وقفة

▪ عالية طالب

الحلم الواحد

ما أتفق العراقيون قط على هدف واحد و رؤية و رغبة واحدة ، مثلما اتفقوا الآن على حلمهم ، هذا الحلم الذي باتوا يرددون مقاطعه ومفاصله ليل نهار وبات أشبه بالخطاب اليومي داخل العقل العراقي ، حلمهم يتمثل باشتراطات مشروعة جدا تتوافر لدى اغلب المجتمعات التي تؤمن بحقوق الإنسان و المواطنة و الانتماء المتخلص من شوائب الأنانية و الفردية و الدكتاتورية و الاستلاب و الاستقطاع ، ويدور داخل منظمة الوعي العراقي المرتكز على تجربته التي تستقي منها الشعوب العديد من العبر و التجارب .

يحلمون برؤية وطنهم وقد تخلص من مناظر القبح الخدمي الذي ترك الوطن وكأنه مكب نفايات أينما تلفتنا ، و التشوه العمراني الذي أضاع هوية العراق وحاضرته الثقافية وهويته التراثية و الفكرية ،و الزحام المروري الذي يشي باختفاء التخطيط السليم للمدن التي تتوسع عاموديا و أفقيا دون ان تتوافق مع مقابل مدروس يستوعب حجم المديات التي تقوقعت داخل مخططات مرتبكة ، و السيطرات القاتلة التي تهدر أوقاتنا و أعصابنا و حرياتنا ،و الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة الذي لم يعد يتستر جيدا وراء اسيجة الخجل أو الخشية أو التحسب لمعنى إن هناك رقيبا اسمه المواطن بكينونته المطلقة التي تشكل الوطن و البطالة التي ساهمت في انتكاسات متواترة لمشاريع الحياة و الأسر، و أحالت ملفات العنوسة للجنسين إلى ملفات شائكة بزواجات مستترة و ملفات اغتصاب و انتهاكات مجتمعية شملت مفاصل الإرهاب و المصالح الفردية ونسيان مفهوم المواطنة وخطورة غيابها .

الحلم العراقي الذي اتفق عليه الجميع يتحمل الكثير من التفصيلات التي ربما تركنا الخوض فيها ضمن عمود لا يتسع إلا لكلمات موجزة ، لكنه يؤشر توافق العراقيين على حقوقهم المدنية الثابتة التي أشارت إليها المادة الرابعة عشرة من الدستور العراقي في نصها : " للفرد الحق بالأمن و التعليم و العناية الصحية و الضمان الاجتماعي، وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الأقاليم و المحافظات و البلديات و الإدارات المحلية، بحدود مواردها ومع الأخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى أن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب، "حقوق مشتركة للمرأة و الرجل " . فهل تم فعلا تطبيق هذه المادة ضمن الواقع العراقي المعاش ؟ وهل وفرت الدولة العراقية كل ما تضمنه الدستور ؟ و ان خرقت الدولة بعض من تلك الفقرات ضمن واقع التطبيق كيف تتم محاسبتها ؟ هناك من يعدد الكثير من الأجوبة ومنها دور منظمات المجتمع المدني و التظاهرات و التجمعات الثقافية و الوطنية و الجمعيات المدنية، لكن واقع الحال يشير إلى إن كل هذه المفاصل لم تحقق الكثير لتحقيق الحلم العراقي الذي لم يطلب أكثر من مشروعيته الفعلية. ونطالع في الفقرة أولاً من المادة الثامنة و الثلاثين الفصل الأول الحقوق و الحريات العامة، الباب الثالث. الحقوق و الحريات وضماناتها ما هو نصه : " المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات أمام القانون، ويتمتعون جميعهم بحمايته من غير تمييز : منحت المرأة في ذلك حقها في المساواة أمام القانون أسوة بالرجل .

ومن نفس المادة الفقرة ثانياً نصت على: " تكافؤ الفرص مضمون لجميع المواطنين في حدود القانون "، إذن منحت المرأة في هذه الفقرة الحق في العمل على أساس تكافؤ الفرص مع أخيها الرجل.فهل واقع الحال يشير إلى ذلك !!.

بغداد ترفض مقترحاً سعودياً بتسليح مناوئيه

الخارجية: لن نستبدل المعارضة السورية بالأسد في قمة العرب

استبعدت الحكومة دعوة المعارضة السورية الى حضور القمة العربية المزمع عقدها في بغداد آذار المقبل، كاشفة عن رفضها مقترحا سعوديا بتجهيزها (المعارضة) بالسلاح، واعتبرته وسيلة لخلق فوضى كبيرة من شأنها التأثير على العراق، موقف رحبت به لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب، مشددة على ضرورة عدم التدخل في الشأن السوري، لان مساعدة اي طرف على حساب الاخر، ستؤدي وحسب اعضاء في اللجنة إلى آثار سلبية سواء مع رحيل الحكومة السورية الحالية أم بقائها".

□ بغداد / المدى

قمة سابقة .. (أ. ف. ب)

وكانت مصادر مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي قد ذكرت لـ(المدى) في وقت سابق ان بغداد ستلتزم موقف الجامعة العربية تجاه الازمة السورية، برغم ما أبدته من تحفظ تجاه قراراتها في الفترة الماضية لاسيما في مسألتي تعليق عضويتها في الجامعة العربية وفرض عقوبات اقتصادية، لكن اقتناع الخليج بعقد القمة في بغداد جعل من الحكومة تراجع موقفها باتجاه ما يعرف بالاجماع العربي تجاه ممارسات الحكومة السورية ضد معارضيها المطالبين برحيل رئيس النظام بشار الاسد.

اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري ان سوريا "ليست مدعوة" الى القمة العربية المقبلة في بغداد، مستبعدا ايضا دعوة المعارضة السورية للحضور.

وفي موازاة ذلك، اعلن زيباري ان الحكومة العراقية "اعطت التزامات" بانها قادرة على حماية المناطق التي ستعقد فيها القمة العربية المقبلة في بغداد في ٢٩ اذار المقبل.

وقال زيباري في المقابلة المسجلة مع قناة "العراقية" شبه الرسمية ان "القرار حول مشاركة سوريا في القمة ليس قرارنا بل قرار الجامعة العربية، والعراق ملتزم بقرار الجامعة".

واوضح ان "سوريا ليست مدعوة ولم نوجه دعوة اليها (...) بما يعني انها ليست مشمولة بالدعوات التي سنوجهها الى الدول العربية لحضور القمة التي من المفترض ان تعقد في بغداد في ٢٩ اذار المقبل".

وذكر انه "من الآن وحتى موعد عقد القمة فترة طويلة ومن خلال المشاورات (...) سنتوصل الى وضوح في هذا الموضوع".

واستبعد زيباري دعوة المعارضة السورية لحضور القمة، قائلا "من خلال ملاحظتي للقمم الاخرى، لم تدع المعارضات الى القمم السابقة وخصوصا ان القمة تجري على مستوى زعماء".

واعرب رئيس الحكومة نوري المالكي قبل اسبوع عن امله في ان يحضر الرئيس السوري بشار الاسد او من يمثله القمة العربية، الا انه شدد على ان العراق سيلتزم بقرار الجامعة العربية حيال مسألة الحضور هذه.

من جهة اخرى، وبعد يوم من سلسلة تفجيرات في العراق قتل واصيب فيها العشرات، قال زيباري "نحن ملتزمون واعطينا التزامات مؤكدة باننا قادرون ونستطيع ان نحمي ونحافظ على المناطق او المساحات التي ستجري فيها نشاطات القمة".

وذكر ان وفدا امنيا عربيا قام بزيارة الى العراق اختتمها الخميس "وكان تقييمه ان هناك تحديات امنية لكن في مسألة القمة والمساحات الجغرافية التي ستجري فيها فهذه المناطق مضمونة ومؤمنة".

يأتي ذلك في وقت أعلنت مستشارة رئيس الوزراء نوري المالكي، امس السبت، أن الحكومة العراقية أبلغت الجامعة العربية رفضها القاطع للمقترح السعودي والقطري القاضي بتسليح المعارضة السورية لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الاسد .

وكان وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل قد أشار أمس في تصريح صحفي خلال اجتماع "أصدقاء سوريا" الذي عقد في تونس العاصمة، إلى أن "فكرة تسليح المعارضة السورية فكرة ممتازة لان النظام السوري فقد شرعيته وبات أشبه بسلطة احتلال، فلم يعد بإمكانه التذرع بالسيادة والقانون الدولي لمنع المجتمع الدولي من حماية شعبه الذي يتعرض لمذابح يومية يندى لها الجبين، ولم يعد هناك من سبيل للخروج من الأزمة إلا بانتقال السلطة إما طوعا أو كرها".

ونقلت وكالة كردستان للانباء عن مريم الريس المستشارة في مكتب المالكي، أن "الحكومة العراقية أبلغت الجامعة العربية مجدداً رفضها القاطع بمقترح تسليح المعارضة السورية لأن الخطوة ستخلق فوضى عارمة وحرباً أهلية في سوريا"، مشيرة الى أن "العراق مع اجراء الاصلاحات والتسويات عن طريق الحوار بين الحكومة والمعارضة في سوريا".

وشاركت أكثر من ٧٠ دولة ومجموعة دولية في اجتماع "أصدقاء سوريا" الذي بدأ اعماله في تونس العاصمة أمس الاول ، اذ يهدف الاجتماع الذي يضم قوى غربية وعربية للضغط على الرئيس الأسد لتيسير وصول المساعدات الإنسانية خلال أيام للمدنيين الذين يواجهون هجوما من جانب قواته.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد أشار أمس الى أن عدد القتلى المدنيين والعسكريين منذ بدء الانتفاضة الشعبية في سوريا ضد نظام الرئيس بشار الأسد منتصف آذار/مارس الماضي وصل إلى ٧ آلاف و٦٧٣ شخصاً.

وعلى الصعيد ذاته قال عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب شوان محمد طه في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان القرار الحكومي كان جيدا فإن بغداد كما كانت ترفض التدخل في شؤونها فهي ايضا لا ترغب في التدخل في شؤون الدول الاخرى".

وتابع طه "هناك من يتحدث عن تسليح الحكومة السورية واخر يؤكد على ضرورة تسليح المعارضيين وكلا الفريقين مخطئان لان في ذلك اثار سلبية سواء برحيل الاسد ام بقائه، وعلينا ترك الامور الى الشعب السوري والعمل على ايجاد حلول سلمية من شأنها وقف العمليات العسكرية التي تشهدها دمشق منذ فترة طويلة من خلال التداول السلمي للسلطة لا العمل المسلح والثورات العسكرية".

احتفظت بشبكة المعلومات الاستخبارية في ديالى

واشنطن: عمل الأمنيين في سفارتنا إداري تابع للسفارة

□ بغداد / المدى

أكدت واشنطن أن طبيعة عمل العسكريين التابعين لمكتب التعاون الأمني في بغداد إدارية وليست قتالية،مشددة على أن المكتب تابع لها وليس للبنتاغون ويعمل تحت إشراف السفير، يأتي ذلك في وقت كشف مصدر استخباري في محافظة ديالى، أن القوات الأميركية قبل انسحابها من المحافظة نهاية شهر تشرين الثاني الماضي رفضت تزويد الجانب العراقي بكلمة السر للتعامل مع شبكة معلومات أمنية تضم اكثر من ٦٠ مصدرا من موردي المعلومات، مرجحا ان تكون تلك المصادر ما زالت تعمل لصالح تلك القوات.

يذكر ان عادل بروراي المستشار في الحكومة قد اكد في وقت سابق لـ(المدى) على ضرورة الافادة من خبرات الجانب الاميركي على جميع الاصعدة كالثقافية والفنية استنادا الى الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين البلدين.

وقال المتحدث باسم السفارة الأميركية في العراق مايكل ماكليلان في تصريح لعدد من وسائل الاعلام"، إن "طبيعة عمل العسكريين التابعين لمكتب التعاون الأمني (OSC-I) ليست قتالية"، موضحاً أنهم "إداريون يشرفون على عملية شراء المعدات، والتسليم، والصيانة، والتدريب وفقاً لطلب الحكومة العراقية".

وكانت البنتاغون قد طالبت منتصف الشهر بان يصرف له مبلغ ثلاثة مليارات دولار من اجل تغطية نفقات نشاطات ما بعد الانسحاب التي يقوم بها مكتبه في العراق.

وأكد ماكليلان ان "مكتب التعاون الأمني تابع لسفارة الولايات المتحدة، ويعمل تحت إشراف السفير الأميركي وليس تحت إشراف البنتاغون"، مشيراً إلى أنه "مسؤول عن إدارة برنامج المبيعات العسكرية الخارجية".

وأضاف ماكليلان أن "العراق تعاقد مع واشنطن لشراء طائرات F-١٦، ودبابات ومعدات عسكرية أخرى للدفاع عن حدوده وحماية سيادته ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية".

وبدأ مكتب التعاون الأمني (OSC-I) بين الولايات المتحدة والعراق مهماته مطلع العام الحالي عقب انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من البلاد، وله عشرة مكاتب، أربعة منها في العاصمة بغداد في معسكري التاجي وبسماية والمطار، كما أن المئات من موظفي وزارة الدفاع يعملون فيه لكنهم مرتبطون بوزارة الخارجية من خلال السفارة.

وكانت السفارة الأميركية قد أعلنت، في ٢٠ شباط ٢٠١٢، أنها تخطط لتوظيف مواطنين عراقيين وتسعى إلى الاعتماد على السوق المحلية لشراء السلع والخدمات، فيما كانت واشنطن قد أعلنت، في ٨ شباط ٢٠١٢، عن خطة لخفض عدد العاملين في سفارتها ببغداد، مؤكدة وجود ١٦ ألفاً حالياً بين دبلوماسيين ومتقاعدين.

وعلى صعيد ذي صلة نقلت وسائل اعلام عن مصدر وصفته بالاستخباراتي قوله" إن "شعبة الاستخبارات في الجيش الأميركي الذي كان متمركزا في قواعد عسكرية عدة داخل محافظة ديالى كانت تمتلك شبكة واسعة من موردي المعلومات الأمنية يزيد عددهم عن ٦٠ منتشرين في عموم مناطق المحافظة"، مبينا أن "الشبكة كانت تتميز بأنها سرية للغاية".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "الجانب الأميركي كان يعتمد على تلك الشبكة في رصد أنشطة المجاميع المسلحة وتحديد الأهداف العدائية بشكل دقيق للغاية"، مبينا أن الجانب الأميركي عند مغادرته في أواخر السنة الماضية "رفض إعطاء كلمة السر للجانب الأمني العراقي من اجل التعامل مع شبكة معلوماته الأمنية بحجة الخوف على حياة المصادر وافتضاح أمر من كان يتعاون معهم".

وأشار المصدر وهو ضابط برتبة مقدم في الأجهزة الاستخبارية بديالى إلى أن "شبكة موردي المعلومات كانت مهمة للغاية بالنسبة للجانب الاستخباري العراقي، كونها كانت نشطة للغاية وتعطي معلومات مهمة جدا".

وتوقع المصدر أن يكون "الجانب الأميركي ما زال مستمرا بإدارة تلك الشبكة"، مبينا أن "اعضاء تلك الشبكة يستخدمون الهواتف النقالة وأجهزة الحاسوب في إرسال معلوماتهم وتقاريرهم الأمنية".

وكان الجيش الأميركي قد انسحب بشكل نهائي من جميع قواعده العسكرية بديالى، في ٢٥ من شهر تشرين الثاني الماضي، الذي أصبح فيما بعد يوما وطنيا للمحافظة جرى إقراره بشكل رسمي من قبل الحكومة المحلية.

السفارة الاميركية في بغداد.. ارشيف

المطلك يخشى التصويت على عزله.. ويجدد وصفه المالكي بالدكتاتور

دولة القانون تشيّع مفاوضاتها مع المطلك: البرلمان سيقرّر مصيره

□ بغداد / المدى

سعد المطلبي

وصل الخلاف بين رئيس الوزراء نوري المالكي، ونائبه صالح المطلك أشده، بعد أن أعرب الأخير عن سخطه من "سحب بطاقات دخول موظفي مكتبه إلى المنطقة الخضراء"، ووصف رئيس الحكومة بأنه أكثر من دكتاتور، مجددا رفضه توجيه اعتذار إليه.

ويعتبر هذا من اسباب الازمة السياسية التي بين دولة القانون والعراقية التي يعد المطلك ابرز قادتها، برغم ذلك فقد اصرت الكتل على عدم ادراجها في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية، اذ قال رئيس الكتلة الصدرية التي حاولت التوسط بين الخصمين بهاء الاعرجي في تصريح سابق لـ(المدى) "يمكن تسوية الخلاف بينهما فهو لا يرقى لدرجه ضمن لقاء يبحث مستقبل ادارة الدولة العراقية".

اما ائتلاف دولة القانون فقد أكد التزامه بما اسماه السياقات الدستورية من خلال تحويل طلب المالكي بإقالة نائبه الى البرلمان، وشدد على امكانية عودته الى منصبه في حال عدم تصويت النواب على حجب الثقة عنه.

القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي قال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان الكتل اتفقت مسبقا على عدم إدراج ملف صالح المطلك في المؤتمر الوطني وبالتالي فأن إعلانه التخلي عن مطالبه مسألة طبيعة فهو لم يأت بجديد".

وتابع المطلبي "ائتلاف دولة القانون، والمالكي أيضا سيرضون بما سيصوت عليه البرلمان، وفي حال عدم حجب الثقة عنه سيرجع الى منصبه كما كان في السابق".

المطلك هاجم مجددا رئيس الوزراء، واتهمه بعدم الالتزام بالقانون وقال "انه يتصرف أكثر من ديكتاتور عندما يؤكد عدم إيمانه بالقانون وأنه لا توجد دولة تستند على القانون في العراق، لأنه عندما تؤخذ بطاقة الهوية من موظف بدرجة مدير عام في مكتبي التابع للحكومة، هذا يعني أن هذا الموظف لا يستطيع دخول دائرته وممارسة عمله الوظيفي بلا سبب قانوني".

وأوضح أن "حل قضيتي مع المالكي يتم من خلال عرضها على البرلمان للتصويت عليها فإذا صوت البرلمان بسحب الثقة فمبروك عليهم، وإذا لم يتم ذلك فعلى رئيس الوزراء تقبل ذلك، لأننا جئنا بتوافق سياسي يرفضه الآن المالكي".

وأشار المطلك قائلا "جئنا من خلال التصويت تحت قبة البرلمان وأنا طلبت عرض الموضوع على مجلس النواب وقلت سأقبل بأي قرار إذا كان التصويت ديمقراطيا، وما أخشاه هو أن يتم التصويت بطريقة طائفية فإن حدث ذلك فسوف ينتهي الوئام السياسي والوطني والاجتماعي".

وبشأن المؤتمر الوطني قال المطلك إنني "أخشى أن يفشل المؤتمر الوطني بشكل كامل أو أن يتحول إلى مجرد عملية تبويس اللحى وهذا لا يخدم العراقيين"، متمنيا أن "يحل هذا اللقاء ولو جزءا من المعضلات الأساسية في البلد وأبرزها هو أن نتفق على أن تكون هناك مشاركة حقيقية في الحكومة وأن تشارك كل الأطراف في صناعة القرار".

وقال إن "العراق سيستضيف القمة العربية وننتظر وصول القادة العرب وهناك من يطلق تصريحات متشنجة جدا ضد بعض الدول العربية، ولو أن من يطلق هذه التصريحات لا يسمي دولا بعينها لكن من الواضح أنهم يقصدون هذه الدولة العربية أو تلك"، متسائلا "هل من مصلحة العراق أن يعقد في عاصمته مؤتمر قمة عربية الآن أم لا؟.